

طارق عزيز: عاش للعراق ومات من أجله

والسعودية ودول الخليج بين عامي 1991 و2003 حين قامت القوات الأميركية، بتسهيلات سعودية وكويتية، باحتلال العراق واسقاط نظامه وحل الجيش العراقي وفرض دستور طائفي يقوم على المحاصصة ويرمي إلى تقسيم البلاد.

في سنوات الحصار الصعبة، لعب طارق عزيز ادواراً عديدة وفاعلة، واستخدم مهاراته وعلاقاته الدولية من أجل رفع الحصار عن العراق أو التخفيف من حدته.

في تلك الأعوام، كان طارق عزيز في الواقع هو رجل العراق، عمل ليلاً ونهاراً من أجل وطنه وشعبه. وكان يبحث عن بدائل اجتماعية وسياسية لتجاوز الآثار الضارة للحصار الظالم وتحويله إلى فرصة للتنمية.

في شباط 1992، التقيت بالراحل طارق عزيز في منزله، سحابة يوم كامل، ودار الحديث بيننا حول نقطتين رئيسيتين: الأولى، ان السعودية ودول الخليج تعادي الدول الوطنية العربية جذرياً وأنه لا خلاص للعراق والعرب، من دون وضع حد لهذه الأنظمة الرجعية السوداء. والنقطة الثانية تعلقت بالبدائل التنموية تحت الحصار وإمكانية التحرر من التبعية للرأسمالية العالمية. أدهشني ابو زياد بسعة اطلاعه وكثافة قراءاته، وقد طلب الي ان أرسل اليه مجموعة مؤلفات المفكر الماركسي المصري سمير أمين من عمان. وقد ارسلتها فعلاً.

بدأ طارق عزيز صحافياً وقيادياً إعلامياً، وكان على صلة، في السبعينيات، بالعديد من المثقفين العراقيين. وقد خاض، بالفكر والكلمة، معارك نظام الرئيس صدام حسين، الا انه كان يدرك مدى الخور الثقافي والسياسي لكثير من قادة حزب البعث الحاكم.

كان طارق عزيز عاشقاً للعراق، وأوقف حياته من أجل تعزيز مكانته الدولية. ومنذ ثلاث سنوات تحدثت وكتبت عدة مرات، مقترحاً إطلاق سراح طارق عزيز، كانت تلك ستكون رسالة ايجابية إلى مسيحي الشرق وصفعة مدوية للقوى التكفيرية والإرهابية.

كان على النظام العراقي الجديد ان يكون أكثر ذكاءً وتسامحاً ويطلق سراح ابي زياد حياً، ويفيد من خبرته ومكانته، خصوصاً في مواجهة بعثيين تحولوا إلى «واعش». عاش طارق عزيز رجلاً ورحل رجلاً. عاش من أجل العراق، ومات من أجله.



لم يتورط عزيز في ما عرف عن نظام صدام حسين من أعمال قمعية

ونتابع ونسعى للدفاع عن بلدنا وابنائنا. لسنا عدوانيين، لكن الضغوط المتتالية على اقتصادنا من قبل حكام الكويت، أصبحت لا تحتمل».

قال عزيز - الأكثر تشدداً من صدام نفسه - «الكويت عراقية. وكل زعماء العراق طالبوا بها، فيصل الأول، الملك غازي، ونوري السعيد، وعبد الكريم قاسم».

كانت قضية صدام حسين في الكويت خاسرة. مع ان الكثير من العرب رأوها عادلة - لم تكن القوات العراقية التي تورطت في حرب طويلة مع إيران، جاهزة لمقاومة أكثر من نصف مليون جندي حشدتهم الولايات المتحدة في ما سمي «حرب تحرير الكويت»، تلك الحرب التي سمحت

للاميركيين بالوجود العسكري الكثيف في الخليج، ووضعت العراق تحت قيود حصار صارم وحاقد، كان هدفه تدمير الدولة الوطنية العراقية وتجويع شعبها وتفكيك قدراتها الاقتصادية ونظامها التعليمي والطبي، ما أدى إلى استشهاد مئات الألوف، خاصة من الأطفال. كانت تلك جريمة العصر التي حبكتها الولايات المتحدة

ناهض حنر

«طارق يوحنا عزيز»، هكذا كانت الإذاعات السعودية والخليجية تذكر اسمه كاملاً لكي يعرف جمهورها الطائفي أن وزير خارجية العراق، الأكثر شهرة ومهابة، ليس سوى مسيحي (كلداني كاثوليكي).

طارق عزيز (أبو زياد) كان علامة على الطابع شبه العلماني لنظام الرئيس الراحل صدام حسين، كان الرجل الثاني، بل ربما كان الوجه المثقف الناصح للنظام الدكتاتوري.

طارق عزيز 1936 - 2015 بدأ حياته المهنية مدرساً للغة الانكليزية انكليزيتة الراقية المحكمة ساعدته على الصعود بين رفاقه البعثيين الذين لا يتقنون اللغات الأجنبية. لكن ليس لغته فقط التي وضعته على رأس وزارة الخارجية العراقية (1983 - 1991) بل وفي الموقع الدائم على رأس الدبلوماسية العراقية حتى الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003. ثقافته لعبت دوراً، وورزانتته، وهذووّه وقدراته الدبلوماسية المميزة، ولأوّه الدائم للرئيس صدام حسين.

عام 1980 نجح طارق عزيز من محاولة اغتيال نظمها حزب «الدعوة» (حزب رئيس الوزراء اللاحق نوري المالكي)، لكنه وجه من معتقله لاحقاً، رسالة الى المالكي، طالبه فيها بالتعجيل في تنفيذ حكم الإعدام بحقه. كان بالطبع حكماً صادراً عن محكمة هزلية مسيسة انتقامية

إصدرت بحق عزيز حكم الإعدام. لكن المحكمة الدولية للرجل، وعدم ثبوت ضلوعه في أعمال قمعية أو جرمية، وعلاقته المميزة بالفاتيكان وبالدبلوماسية الروسية، كل تلك عوامل أدت الى تردد النظام الجديد في العراق، في تنفيذ الإعدام بحقه. لم يتورط عزيز في ما عرف عن نظام الرئيس صدام حسين من أعمال قمعية، ولم يتورط في الفساد. وعلى رغم اخلاصه الشديد لرئيسه، وهو اخلاص دفع الكثيرين من المسؤولين العراقيين إلى مواقف تفتقر إلى المهنية والسمو، الا ان طارق عزيز كان مهنيًا وممتلئًا بالثقة بنفسه، وبالفخار لكونه «ممثل العراق العظيم».

أمام انظار العالم كله، وقف طارق عزيز الى جانب وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في 9 كانون الثاني 1991 في مؤتمر صحافي تاريخي أوضح فيه عزيز ان قصة العراق مع الكويت لم تبدأ في 2 آب 1990 حين دخلت القوات العراقية الى الكويت، ولكنها بدأت قبل ذلك بكثير.

قال: «نحن حكومة نشيطة تشتغل كثيراً ونقرأ ونحل

الذي تضاربت الروايات بشأنه، مؤكداً أن سلاح الجو العراقي قصف فجر الأربعاء بأربعة صواريخ ارتجاجية أكبر معمل لتفخيخ العجلات وصناعة العبوات الناسفة البلاستيكية، مبيناً أن «المعمل عبارة عن مجموعة من مسققات ومنازل، ويجري فيها تدريب السيارات المفخخة والديابات والصهاريج وتجهيزها للتفخيخ».

وأوضح المصدر لـ«الأخبار» أن المعمل يقع في الحي الصناعي (جنوبي الحويجة)، وفي الجهة الملاصقة لحي التأميم السكني، ما أدى إلى تسف ثلاثة محال سكنية بالأرض بسبب حجم المواد المتفجرة والمخزنة، التي تقدر بالآلاف الأطنان، مؤكداً أن الخسائر البشرية لـ«داعش» قدرت بـ200 مقاتل بينهم عناصر عربية وأجنبية تلاشت جثثهم نتيجة شدة التفجير، فضلاً عن وقوع قتلى في صفوف المدنيين، وقد نقل قسم من الجثث إلى مدينة الموصل وقسم آخر دفن في الحويجة.

فيما قدم، الخبير الأمني والمختص بشؤون الجماعات المسلحة، هشام الهاشمي رواية مختلفة عن الحادث، حيث بين أن المصنع انفجر من الداخل لأسباب غير معروفة، واستمر التفجير لمدة أربع دقائق كان أشبه ما يكون بزلزال أو هزة أرضية عنيفة، وما جعل الهاشمي يذهب إلى تلك الرواية هو انكار «التحالف الدولي» قيامه بالضربة، فضلاً عن عدم صدور بيان من السلطات بتبني العملية.

الهاشمي بين في حديث لـ«الأخبار» أن الحصيلة النهائية للتفجير بلغت 32 قتيلاً من «داعش» و35 قتيلاً و150 جريحاً من الأهالي، فضلاً عن إحداه دمار شبه كامل لثلاثة شوارع مع بناياتها.

على المحك

تزوير. وعبر قادة حزب «الشعوب الديمقراطي» عن قلقهم من عمليات تزوير خطيرة في المقر الرئيسي للجنة العليا للانتخابات، لمنع الحزب الكردي الذي يشارك للمرة الاولى في قائمة، من الحصول على نسبة 10% من الاصوات. فقد بات واضحاً أن رهان الجميع هو على هذا الحزب لمنع «العدالة والتنمية» من الحصول على أكثر من 40% من الاصوات أي نحو 240 من مقاعد البرلمان، وهو أقل من النصاب الدستوري المطلوب لتأليف الحكومة. وكانت استطلاعات الرأي قد توقعت لـ«الشعوب الديمقراطي» أن يحصل على 12.8%، ما يعني أن مقاعد «العدالة والتنمية» ستتراجم حتى 230 من أصل 550 مقعداً، مقابل 160 لحزب «الشعب الجمهوري» ونحو 90 مقعد لـ«الحركة القومية» ونحو 70 مقعداً لـ«الشعوب الديمقراطي» (الجنح السياسي لحزب «العمال الكردستاني») الذي سيقدر مصير الانتخابات ومصير «الحزب الحاكم، والأهم مصير اردوغان».

وقد ناشد اردوغان الناخبين في بداية الحملة الانتخابية دعم حزبه حتى يفوز بـ 400 مقعد، ليتسنى له تغيير الدستور من دون استفتاء شعبي وتحويل النظام السياسي

عناية مشددة

بطولة عباس النوري، ايمن رضا، سليم صبري

حصرياً

طيلة شهر رمضان المبارك

nbn

الى رئاسي، وبالتالي يصبح هو الحاكم المطلق للبلاد. وعندما بينت استطلاعات الرأي أن هذا الرقم مبالغ فيه قال اردوغان إن 330 مقعداً تكفي بالنسبة للحزب الحاكم حتى يقوم بالخطوة المذكورة. وخلال الأيام الأخيرة، اعترف اردوغان بالخطر الذي يحذر بحزبه وبه شخصياً، فراح يتحدث عن «مخاطر الحكومات الائتلافية» في إشارة غير مباشرة إلى أن «العدالة والتنمية» لن يحصل على الأغلبية التي ستمكّنه من تشكيل الحكومة وحده. ودفع هذا الاحتمال اردوغان إلى المزيد من العصبية في خطباته، حيث تصادى في مهاجمة زعماء المعارضة واتهامهم بالخيانة والعمالة والتجسس في قضية الشاحنات التي كانت تنقل الأسلحة إلى المجموعات المسلحة في سوريا. فقد تحول هذا الموضوع إلى مادة رئيسية في خطابات زعماء المعارضة الذين اتهموا بدورهم اردوغان ورئيس الوزراء احمد داوود أوغلو بالخيانة الوطنية لتحالفهما مع تلك التنظيمات مثل «الدولة الإسلامية» (داعش) و«جبهة النصرة» وإرسال الأسلحة لها وإخفاء هذه الحقيقة الخطيرة عن الشعب التركي.

وكان زعماء المعارضة قد أكدوا في خطباتهم على ضرورة محاكمة اردوغان وداوود أوغلو على خلفية هذه الجريمة التي أثرت على ميول الناخبين. فقد أثبت استطلاع للرأي أن 76% من المواطنين الاتراك غير راضين عن سياسات الحكومة حيال الأزمة في سوريا وتحديداً دعمها للمجموعات الارهابية هناك. كذلك، لا يتجاهل زعماء المعارضة قضايا الفساد ويؤكدون على ضرورة محاسبة ومحاكمة اردوغان وأفراد عائلته ووزرائه والمقربين منه في ما يتعلق بتهم الارتشاء والسرقة والتزوير وغيره من هذه الاتهامات التي طاولتهم جميعاً نهاية عام 2013.

يبقى الرهان الأكبر على 10% من الناخبين الذين بينت استطلاعات الرأي أنهم ما زالوا مترددين وسيقرون في اللحظة الأخيرة لأي من الأحزاب السياسية سيصوتون. على هؤلاء رهان أخيراً اردوغان وداوود أوغلو، حين حاولا استقطابهم بأي شكل، عبر إصدار قرارات حكومية «تغيرهم»، مثل قرار توزيع 53 ألف ليرة تركية (نحو 11 ألف دولار) للمخاتير بمنزلة «مكافأة» لهم «لتعبهم خلال الإعداد للانتخابات».